

تفاؤل حكومة السودان بالتوصل لاتفاق سلام لا يجد طريقه إلى ضحايا النزاع

وتابع "سنعمل جميعاً لتحقيق مطالبكم وضمان عودة الحياة الطبيعية إلى دارفور"، وسط هتافات "لا عدالة، إن لا سلام في دارفور".

ولأغلب النهار الذي قضاه في الفاشر ظل حمدوك يتحدث ويبدى بالتصريحات لكنه لم يقدم مقترحات جديدة ملموسة. وقال أحمد إبراهيم (21 عاماً) خلال الزيارة "الشروط هي توفر الأمن والسلام والتعليم والرعاية الصحية". وكان أحمد في العاشرة من عمره عندما فرت أسرته من منزلها.



عبدالله حمدوك

سنعمل جميعاً على ضمان عودة الحياة الطبيعية إلى دارفور

وتولى حمدوك رئاسة الحكومة في أغسطس بموجب اتفاق لتقاسم السلطة بين الجيش والمدنيين منذ ثلاث سنوات. ومنذ ذلك الحين طلبت الحكومة الانتقالية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاستمرار في إدارة بعثة حفظ السلام المشتركة في دارفور - وهي قوات كان البشير يحاول وقف عملها - إلى حين التوصل إلى سلام تام وناجز.

وتقول الأمم المتحدة إن النزاع في دارفور أودى بحياة قرابة 300 ألف شخص فيما تم تشريد 2.5 مليون آخرين. ويواجه الرئيس السوداني السابق عمر البشير، الذي أطاح به الجيش في أبريل بعد احتجاجات عممت أرجاء البلاد ضد حكمه، اتهامات من المحكمة الجنائية الدولية بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لدوره في النزاع.

وقال محمد آدم، وهو زعيم بارز يمثل ضحايا دارفور، لحمدوك "نريد أن يتم تسليم المجرمين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبدون ذلك لن يكون هناك سلام في دارفور". وأضاف أنه يجب نزع سلاح الميليشيات التي دمرت قرى الإقليم في سنوات النزاع الأولى. وتابع "نريد كذلك عودة الأراضي إلى مالكيها الأصليين".

وتتخذ السلطة الانتقالية في السودان من ملف السلام أولوية، بيد أن الحركات المسلحة لا تزال تنظر بتشكك حيال ذلك فضلاً عن أنها تريد أن تكون حاضرة في مؤسسات الحكم، وهذا الملف ما زال يشكل نقطة خلافية.

ودعت الجبهة الثورية الأربعة الحكومة الانتقالية إلى الالتزام بما اتفق عليه الطرفان خلال محادثات السلام الجارية بينهما لجهة إرجاء تشكيل المجلس التشريعي لما بعد التوصل إلى اتفاق سلام، في وقت تعززت الحكومة تعيين أعضائه في غضون عشرة أيام.

وشددت الجبهة في بيان على "رفضها أي محاولة من طرف واحد لخرق اتفاق إعلان جوبا"، مؤكدة "التزامها بذل أقصى جهد للتوصل إلى اتفاق سلام في المواقف المتفق عليها".

وفي 11 سبتمبر أصدرت الحكومة السودانية والجبهة الثورية في ختام محادثات في عاصمة جنوب السودان

"إعلان جوبا" الذي وضع الجبائى الأساسية للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. وناشد البيان الحكومة السودانية "ضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه وعدم تعريض عملية السلام الجارية الآن إلى أي هزة تعكس صفا الأجواء وتخلق حالة من عدم الثقة تؤخر الوصول إلى سلام بلادنا في أسرع وقت ممكن".

في إشارة إلى اختيار أعضاء المجلس التشريعي.

ونص الاتفاق التاريخي الذي تم إبرامه بين الجيش والمدنيين في 17 أغسطس على وجوب تعيين أعضاء المجلس الـ300 في غضون 90 يوماً أي بحلول 17 نوفمبر الجاري، وهو مطلب جذبت قوى إعلان الحرية والتغيير، والتعبير، رأس حربة الحركة الاحتجاجية، تمسكها بإتمامه في موعده.

الخرطوم - تستضيف عاصمة دولة جنوب السودان جوبا جولة جديدة من المفاوضات بين الجبهة الثورية والحكومة السودانية، في 21 نوفمبر الجاري، للتوصل إلى اتفاق سلام يذوي حقبة دامية في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

وتبدي الحكومة تفاؤلاً بحال إمكانية التوصل إلى اتفاق، خاصة بعد توقيع "إعلان جوبا" الذي يرسم خارطة طريق للمباحثات، بيد أن هذا التفاؤل لا يجد طريقه للمدنيين في مناطق النزاع وخاصة في دارفور التي تعرضت لحملة دامية في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، كلفت الآلاف من القتلى والملايين من النازحين.

ويعكس تعبير وجه صالحة نور عند التطرق إلى عود رئيس الوزراء السوداني الجديد عبدالله حمدوك بمستقبل أفضل وأكثر إشراقاً، حالة من الشك، حيث سبق وأن سمعت كل تلك الوعود من قبل وفقدت الأمل في العودة إلى قريتها التي اضطرت إلى النزوح منها في بداية الصراع الذي اندلع في العام 2003.

وربما تراجعت أعمال العنف مقارنة بالفقرة التي حشد فيها البشير ميليشيات مسلحة أغلبها من العرب لسحق انتفاضة متمردين أغلبهم من غير العرب، بيد أن صالحة ترى أن الوضع لا يزال أخطر من أن يسمح بعودة الأسر من حيث فرت ويعود الأمور إلى طبيعتها. وقالت وهي منكب على بيع المكسرات "سوق الفاشر "عندما عاد البعض... للزراعة تعرضوا للهجوم ليلاً في منازلهم وقتلوا". وتقيم صالحة حالياً في مخيم خارج الفاشر. وفقدت أسر كثيرة ما كانت تملكه أيضاً من الماشية عندما تم الاستيلاء على مزارعها في بدايات الصراع مما يعني أن كل سبل الحياة لم تعد متاحة.

الجبهة الثورية تدعو الحكومة الانتقالية إلى إرجاء تشكيل المجلس التشريعي لما بعد التوصل إلى اتفاق سلام

وتسلط تلك المحنة الضوء على التحديات التي تواجه حمدوك لدى محاولته هو والحكومة الانتقالية تسوية الصراع وإخراج السودان من عقود من العزلة الدبلوماسية والمالية التي زادت حدتها بفعل العقوبات التي فرضت على البلاد بسبب الصراع في دارفور.

وظهرت في المخيمات المؤقتة التي أوت مئات الآلاف من الأشخاص في نزوة العنصر جدران وبنية تحتية مما حولها إلى مستوطنات يصعب إقناع الناس بتركها لمواصلة الحياة التي خلفوها وراءهم منذ فترة طويلة. أما الانتقاسات الاجتماعية والعرقية التي أجمت أسوأ ما في الصراع فما زالت حاضرة في الخلفية.

وحرص حمدوك خلال أول زيارة ولائية له منذ تسلمه منصب رئاسة الحكومة على منح سكان دارفور أملاً جديداً، وتوجه إلى المئات من المواطنين الذين احتشدوا لاستقباله الإثنين الماضي في مخيم زمزم خارج الفاشر قائلاً "أعرف مطالبكم حتى قبل أن تقولوها"، مضيفاً "نعرف المجازر التي وقعت في دارفور".

وأضاف شبانة لـ"العرب"، بالنظر لثقلها فإن واشنطن قادرة على "خلخلة المسألة بالضغط على آديس أبابا لتعيين موفقيها من نظام تشغيل السد".

وحصل اجتماع وزيرة الخارجية السودانية، أسماء محمد عبدالله، مع مسؤولين أميركيين صباح الأربعاء في واشنطن، على هامش اجتماع سد النهضة، معاني كبيرة حول مسألة تبادل أوراق اللعبة التفاوضية مقابل جني أرباح سياسية واقتصادية.

انقلاب في موقف باسيل ومن خلفه حزب الله يفتح الطريق لحكومة تكنوقراط

البنك الدولي يحذر من استمرار تعثر التشكيل الحكومي



بارقة أمل

وعلى الرغم من أن أسئلة دارت حول دستورية ماطلة رئيس الجمهورية ميشال عون في إطلاق الاستشارات النيابية الملزمة لاختيار شخصية سنية لتأليف الحكومة، إلا أن بعض المراجع السياسية أذنت على وجهة ذلك إعطاء فرصة للمداولات المكثفة التي يجريها عون والحريري وبري وباسيل للخروج بتسوية ترضي الطبقة السياسية كما ترضي الشارع الغاضب، على حد سواء.

وكان المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ورجل الأعمال الأردني علاء الخواجة كل من جهته قد شارك في جهود الوساطة، كما سجل نشاط في هذا الصدد لوزير المال علي حسن خليل القريب من بري.

يذكر أن أسئلة دارت حول نشاط الخواجة المقرب من الحريري في لبنان، وسبق أن وصف الحريري الخواجة بأنه مستثمر عربي يريد الخير للبنان، وهناك معلومات شاعت مؤخراً تفيد بأن الخواجة من توسط لعقد لقاء الإثنين بين باسيل والحريري.

ولفت مراقبون إلى أن عواصم دولية تضغط باتجاه تشكيل حكومة بأسرع وقت، وتوقفوا عند الاجتماع الذي عقده المدير الإقليمي للبنك الدولي مع الرئيس عون، حيث وعد خلاله بتقديم الدعم حال تشكيل الحكومة الجديدة. وقالت معلومات إن مداولات سياسية كثيفة جرت داخلياً وخارجياً بعد اجتماع الحريري-باسيل الإثنين وأنه من المتوقع عقد اجتماع جديد (قبل خلال الساعات المقبلة) قد يفرج عن الأعراس الأولى للتسوية.

داخل الحكومة أيضاً كسياسي. إلا أن مصادر من تيار المستقبل كررت أن وجود شخصية سنية سياسية، حتى لو لم تكن الحريري، هو ضرورة للحفاظ على توازن المؤسسات الدستورية إلى جانب رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي، وأن الحريري في موقعه ليس نداً لباسيل بل لبقية الرئاسات.

ورأى محللون أن القبول بمبدأ تشكيل حكومة تكنوقراط هو مناورة من قبل حزب الله لفرض شروط سياسية من أجل تكبير الطابع التقني للحكومة. وأضافوا أن خطة باسيل تتباين مع ما كشفه بري بعد اجتماع له مع نصرالله من ضرورة تمثيل الحراك بصفته "طائفة جديدة"، بمعنى أن تكون الحكومة سياسية يشارك بها ممثلون عن الحراك لا أن تكون تكنوقراطية الطابع.

ونقلت وسائل الإعلام المحلية شروط الحريري لتأليف الحكومة بحيث يزول عنها التعطيل وتكون فاعلة وخالية من "الوجوه الاستفرازية". وقالت المعلومات إن الحريري ليس مستعداً للقبول بمهمة تشكيل حكومة دون ضمانات بهذا الاتجاه، وأنه لم يمانع التخلي عن منصبه مقابل بديل ينقذ البلاد من أزمتها.

وقالت بعض المصادر القريبة من تيار المستقبل إن احتمالات تشكيل حكومة من الأخصاصيين قد ارتفعت أسهمها في الساعات الأخيرة، وأن ربا الحسن ووزارة الداخلية الحالية ونواف سلام سفير لبنان السابق في الأمم المتحدة، القريبين من الحريري، هما من الأسماء المرشحة لتولي رئاستها.

الحكومة شعبياً لتتولى عملية إنقاذ الاقتصاد المهدهد. ويصق مقترح باسيل على حكومة خالية من الرموز السياسية على أن تسمى القوى السياسية فيها وزراء من ذوي الاختصاص، كما يتضمن المقترح تسمية وزراء يمثلون الحراك الشعبي.

وتقول مصادر التيار الوطني الحر إن ما حمله رئيس التيار الوطني الحر هو مقترح للمساعدة على الحل دون أن يعتبر الأمر تدخلاً في مهمة تشكيل الحكومة المنوطة دستورياً برئيس الحكومة المكلف. غير أن نفس المصادر ذكرت أن على أية حكومة مقبلة أن تحترم التوازنات التي أفرزتها الانتخابات النيابية، وتم التعبير عنها في حكومة تصريف الأعمال الحالية.

ويعتبر مراقبون أن الحديث عن احترام التوازنات السياسية يعكس هواجس الغنائية الشيعية والتيار العونسي من أي سعي لإحداث انقلاب سياسي يطيح بالأغلبية التي يتمتع بها التحالف بقيادة حزب الله داخل مجلس النواب، كما يكشف عن عزم الأخير الحفاظ على سلطوته السياسية على البلد، من خلال الواجهة التي يمثلها رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ومن خلال حرصه على أن تأتي التشكيلية الحكومية غير عدائية لأجنداته محترمة البيان الوزاري للحكومة المستقبلية في الشق المتعلق بـ"المقاومة".

ونقل عن بعض المصادر المطلعة أن باسيل ما زال يعتبر أنه لا منطوق لوجوه الحريري كسياسي دون وجوده

بوادر انفراجة في الأزمة الحكومية على وقع استمرار التحركات الاحتجاجية في لبنان، حيث رشحت معطيات في الساعات الأخيرة تفيد بتراجع كل من التيار الوطني الحر وحزب الله عن موقفهما المعارض لحكومة تكنوقراط، ويعتقد كثيرون أن هذا التحول هو مناورة يحاول من خلالها الطرفان الحفاظ على تموقعهما مع إرضاء المحتجين.

بيروت - تحدثت أوساط سياسية لبنانية عن انقلاب في موقف التيار الوطني الحر لجهة القبول بمبدأ تشكيل حكومة تكنوقراط، وفقاً لتسريبات جديدة عن اللقاء الذي جمع رئيس التيار جبران باسيل، ورئيس الحكومة المستقل سعد الحريري.

وتعززت هذه المعطيات مع ما ورد الأربعاء على لسان رئيس الجمهورية ميشال عون من أن "الحكومة العتيدة المقبلة سوف تضم وزراء يتمتعون بالخبرة والكفاءة ومن ذوي السمعة الحسنة ويعيدون عن شبهات الفساد".

وقال عون، خلال لقائه في بيروت المدير الإقليمي لمجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساروج كوماراجاه، "لبنان على مفترق طرق دقيق خصوصاً من الناحية الاقتصادية، وهو باس على الحاجة إلى حكومة منسجمة قادرة على الإنتاج ولا تعرقها الصراعات السياسية والمناكفات، وتلقى الدعم المطلوب من الشعب".

وحدث المدير الإقليمي للبنك الدولي خلال اللقاء على ضرورة تسريع تشكيل حكومة "تنسجم مع تطورات جميع اللبنانيين"، محذراً من أنه "مع مرور كل يوم، يصبح الموقف أكثر حدة وهذا من شأنه أن يجعل التعافي الاقتصادي صعباً للغاية".



ساروج كوماراجاه

مع مرور كل يوم، يصبح الموقف أكثر حدة في لبنان

وعلى الرغم من أن الصيغة النهائية للحكومة ليست واضحة بعد، إلا أن التحولات في موقف باسيل تؤثر على تغيير في موقف حزب الله الذي كان أمينه العام حسن نصرالله، قد أعلن في الأيام الأولى من الحراك الشعبي رفضه لحكومة كفاءات.

ووفق المعلومات فإن باسيل أبلغ الحريري الموافقة على حكومة تشغلها شخصيات من الأخصاصيين يوافق عليها الحراك المدني، بما يضمن دعم

تضارب مواقف مصر وإثيوبيا يقلل فرص نجاح اجتماع واشنطن

محمود زكي

ومنع لتخفيف الأضرار الناجمة عن بناء السد، ورفع العقوبات نهائياً عن السودان وشطبته من قوائم الإرهاب، والتوافق حول الخلافات الحدودية الكامنة بين المواطنين وكل من مصر وإثيوبيا، وتخفيف الضغوط في ملف حقوق الإنسان الذي يهجم الدول الثلاث، ناهيك عن إعادة هندسة ملف المياه في المنطقة.

وربط الخبير في الشؤون الأفريقية، أيمن شبابة، بين نجاح الاجتماع ووجود "مسألة الآن سياسية بالأساس وليست فنية".

وأضاف شبانة لـ"العرب"، بالنظر لثقلها فإن واشنطن قادرة على "خلخلة المسألة بالضغط على آديس أبابا لتعيين موفقيها من نظام تشغيل السد".

وحصل اجتماع وزيرة الخارجية السودانية، أسماء محمد عبدالله، مع مسؤولين أميركيين صباح الأربعاء في واشنطن، على هامش اجتماع سد النهضة، معاني كبيرة حول مسألة تبادل أوراق اللعبة التفاوضية مقابل جني أرباح سياسية واقتصادية.

وأشار في تصريح لـ"العرب"، عبر الهاتف من واشنطن، إلى أن المسائل الخلافية بين مصر وإثيوبيا تحتاج إلى تقديم تنازلات من الطرفين، لكن تصريحات المسؤولين في آديس أبابا لا تبشر بذلك حتى الآن.

ولفت إلى أن الحل الاقتصادي وتقديم دعم مالي لن ترضى عنهما إثيوبيا، لأنها منذ بداية التفكير في السد تؤكد ضرورة البناء دون اعتماد على مساعدات مالية خارجية تؤثر على أهدافه الإستراتيجية، فهو مشروع قومي خالص ولن تقبل أن يملى عليها أحد شروطه.

وأكد سلمان أن اجتماعات واشنطن قد تكون نواة إيجابية للوصول إلى شكل قانوني عادل يمكن أن يتسع لشمائل جميع دول حوض نهر النيل، قائلاً "التعاون بحسن نية بين الدول المشاطئة هو الطريق الوحيد لإدارة وحماية وتنمية المياه المشتركة، كما نادت بذلك اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية".

ويرى مراقبون أهمية كبيرة في ترجمة التعاون الإقليمي إلى واقع من خلال إنشاء مفوضية تضم كل دول الحوض، ينتج عنها انتفاع منصف ومعمول من الحوض المشترك لكل من الدول المشاطئة، والولايات المتحدة، منها تقديم دعم مادي وقروض

القاهرة - استبقت وزارة الخارجية الإثيوبية نتائج اجتماعات أزمة سد النهضة التي بدأت الأربعاء في واشنطن بين مصر والسودان وإثيوبيا، بيان يقلل من أهميتها السياسية.

وصفت الخارجية الإثيوبية المباحثات بأنها "لا تمثل أكثر من جلسة تشاورية وليست وساطة أو جولة جديدة من المفاوضات حول سد النهضة"، مشددة على رفض دخول طرف رابع. في المقابل بدت القاهرة مرتاحة، وحافظ السودان على صمته حيال الموقف منها أو جدواها.

وتعكس التقديرات المتناقضة للاجتماع الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية ضبابية النتائج التي يمكن أن تسفر عنه، وقدره الولايات المتحدة، ممثلة في وزير الخزانة ستيفن منوشين، على التوصل إلى حل وسط بشأن المسائل الخلافية بين مصر وإثيوبيا حول ملء السد والبيات تشغيله. وقال أستاذ القانون والباحث السوداني في قضايا المياه، سلمان محمد أحمد سلمان، إن إثيوبيا أضعفت قرارات وتوصيات الاجتماع قبل انعقاده بتأكيد موقفها الثابت أن مفاوضات السد قضية مشتركة مع دول الحوض، والية التشغيل عملية تخص السيادة الوطنية.